

مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي

دراسة تطبيقية على البنوك التجارية السعودية

Credit Risk and Its Impact on Bank Capital Adequacy

An Applied Study on Saudi Commercial Banks

خطة بحث مقدمة الى قسم إدارة المشاريع بكلية الإدارة جامعة ميدأوشن

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

إعداد الطالبة:

أمل صالح العمري

إشراف/

د. أسماء أبو عنزه

العام الدراسي:

2024

جدول المحتويات

الصفحة	العنوان	
2	الفهرس	1
3	مقدمة	2
4	مشكلة الدراسة	3
5	أهمية الدراسة	4
5	أهداف الدراسة	5
6	تساؤلات الدراسة	6
6	فروض الدراسة	7
7	الدراسات السابقة	8
16	المنطلقات النظرية للدراسة	9
24	المنهجية وطرق البحث	10
24	أدوات الدراسة	11
24	حدود الدراسة	12
25	المراجع	13

مقدمة

تؤدي المصارف بشكل عام دوراً مهماً في الاقتصاد من خلال قيامها بدور الوساطة بين وحدات العجز ووحدات الفائض في الاقتصاد، حيث يشارك هذا القطاع في توفير السيولة للقطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يجعله الركيزة الأساسية لتطوير البنية الاقتصادية لأي دولة، إلا أن هذا الدور يعتمد على مدى كفاءة هذا النظام وقدرته على تحقيق أهداف الاقتصاد المختلفة، وتواجه المصارف أثناء قيامها بنشاطاتها المختلفة مخاطر متعددة يأتي في مقدمتها مخاطر الائتمان، حيث يعد الائتمان أحد أهم أنشطة تلك المصارف، فمن هذا النشاط يأتي الجزء الاغلب من أرباحها، وتشير الدراسات المتخصصة في أسباب حدوث الازمات المالية إلى أن أحد أهم أسباب حدوث العديد من الازمات المالية يعزى لعدم تطبيق الممارسات السليمة فيما يتعلق بمعايير ومبادئ الاقراض الجيد، لذا ولتفادي تلك المشاكل فأن على البنك تقدير حجم وطبيعة المخاطر المرتبطة بالائتمان الممنوح للآخرين ووضع الاجراءات المناسبة للحد منها، وذلك من خلال ما يسمى بإدارة مخاطر الائتمان (مفتاح ومعارفي، 2007).

تقوم المصارف بمنح الائتمان والتسهيلات الائتمانية إلى عملائها ويترافق هذا النشاط بمخاطر تعرف بمخاطر عدم السداد (مخاطر الائتمان) وتعتبر مخاطر عدم السداد والتي تعرف بالمخاطر الائتمانية أحد أشكال المخاطر التي تعترض عمليات منح الائتمان في المصارف وتنشأ من احتمال عدم قيام العميل بدفع المبالغ المقرضة، ومن ناحية أخرى تسعى المصارف من خلال تحقيقها للأرباح والقيام باحتجاز جزء من هذه الأرباح على شكل احتياطيّات وأرباح محتجزة تساهم في زيادة نسبة كفاية رأس المال، حيث تعتبر كفاية رأس المال المصرفية أحد الركائز المهمة والأساسية في العمل المصرفي واستقراره، ومن خلال هذا البحث نحاول التعريف بالمخاطر الائتمانية وأشكالها ومصادر حدوثها وكيفية قياسها، وبيان ماهية كفاية رأس المال المصرفي وتطور مفهومها في بيئة العمل المصرفي وكيفية قياسها، ونحاول أن نسلط الضوء على أهمية كل من موضوع مخاطر الائتمان وموضوع A كفاية رأس المال المصرفية وتحليل أثر مخاطر الائتمان على نسبة كفاية رأس المال (سمرين، 2018).

يعتبر موضوع كفاية رأس المال البنك أحد الاتجاهات الحديثة، التي حظيت بالاهتمام المتزايد، لا سيما في العقود الأخيرة التي عرفت تطورات اقتصادية كبيرة ناتجة عن العولمة، الأمر الذي مكن البنوك من الاستفادة من حجم التطورات السريعة المسجلة على المستوى القطاع دولياً من تحرير مالي و ابتكارات تكنولوجية في المقابل ظهرت تحديات من شأنها التقليل من حجم المكسب والفرص المتاحة، نخص بالذكر التجارب القاسية التي هزت الاستقرار المالي و البنكي و هددت بنشوب فوضى اقتصادية عارمة كأزمة المكسيك وكذلك الأزمة النقدية والمالية في دول جنوب و شرق آسيا التي كان لها الأثر الأكبر على النظام البنكي الدولي، الأمر الذي تطلب توفير أنظمة وآليات سليمة للرقابة في ظل تصاعد التحديات التي تواجهها البنوك التجارية، حيث كان لابد من ظهور فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة، من

أجل طرح آليات المحافظة على استقرار القطاع الذي يقوم على التنسيق بين السلطات الرقابية من أجل الحد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك باعتبارها حجر الزاوية في أي اقتصاد (إباد، 2022).

ما زال الائتمان من أهم الأنشطة التي تنعكس نتائجها على الحسابات المالية الإجمالية للبنوك في الربح أو الخسارة، مما يستدعي مزيداً من التطوير في أسلوب إدارة المخاطر بشكل عام ومخاطر الائتمان بشكل خاص، وتشكل محفظة الائتمان للمشروعات حجماً لا يستهان به من المحفظة الائتمانية الإجمالية للبنوك، ويتم تجنب بعض الشرائح الهامة من السوق نتيجة الجهل بالأدوات والآليات اللازمة للتقييم الائتماني المتخصص، حيث وضعت مقررات بازل 2 تحدياً جدياً على البنوك في مجال الائتمان ويعتبر نظام البنوك بحد ذاته نظاماً ائتمانياً، حيث تقوم البنوك بتقييم وتحديد الائتمان الفعال للمقترضين، وقد أدت المنافسة بين البنوك إلى توسيع دائرة القروض، وبالتالي تتعرض لمخاطر أكبر (Adamu، 2013).

كما إن تطور تصنيف المخاطر بالبنوك قد ساعد في تحسين نظم إدارة تلك المخاطر، وأصبحت إدارة المخاطر من الأساليب الهامة المؤثرة في عمل البنوك على نطاق واسع تزامناً مع المفاهيم المعاصرة للإدارة مثل إدارة الأصول والالتزامات التي تتعلق بإدارة المحفظة الائتمانية بفعالية من خلال بيانات مخاطر الائتمان والتوزيع القطاعي والجغرافي ونظام التشغيل وقياس الربحية، بحيث أنه عند تطبيق هذه الأنظمة مجتمعه وبشكل متناسب وفعال فإنه يمكنها تحقيق أفضل تنويع للمحفظة الائتمانية، وتحقيق الأمان والربحية للبنك (السهلي، 2009).

مشكلة الدراسة:

نظراً للتطورات الحاصلة بالقطاع المصرفي على المستوى العالمي، وتزايد الأهمية لكل من موضوع مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال، وما كان له تأثير مباشر على نشاط المصارف. إذ تزايد خطر الائتمان يعرض المركز المالي للمصارف للخطر وتحاول المصارف جاهدة من أجل مواجهة هذا الخطر، وهو ما ظهر جلياً بعد أزمة الائتمان المالي عام 2007. كما يواجه القطاع المصرفي بشكل عام العديد من المخاطر التي تؤثر عليه، والتي كانت سبباً في حدوث العديد من الازمات المالية على المستوى الدولي، ولعل أهم تلك المخاطر المرتبطة بالائتمان أو سوء إدارة مخاطر الائتمان، لذا فقد جاءت هذه الدراسة لبيان واقع مخاطر الائتمان في البنوك التجارية السعودية ودراسة تأثيرها على كفاية رأس المال المصرفي. وقد صيغت مشكلة الدراسة على شكل السؤال التالي: ما هو واقع مخاطر الائتمان وتأثيرها على كفاية رأس المال المصرفي بالبنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية؟

أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية المتغيرات التي يدرسها. فلمخاطر الائتمان الأهمية البالغة لما لها من تأثير على جل عمليات المصرف وأوجه ومؤشرات نشاطه، وكفاية رأس المال المصرفي ذات أهمية بالغة وحساسة حيث يعتبر تحقيق نسبة كفاية رأس المال بالشكل الجيد من أولى اهتمامات الإدارات المصرفية لما لموضوع كفاية رأس المال من الأثر المهم على عمل المصرف استقرار بيئة العمل المصرفي. بالإضافة إلى أهمية البحث من الناحية التطبيقية والعملية من خلال تحديد الواقع الحقيقي والفعلي لأثر مخاطر الائتمان في نسبة كفاية رأس المال في البنوك التجارية السعودية وهو ما يساهم في توضيح الصورة للقائمين على إدارات هذه البنوك من أجل تعزيز فعالية الأداء لديهم.

وتكمن أهمية البحث في حداثة الموضوع المراد دراسته، حيث تجدر الإشارة الى قلة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي دراسة تطبيقية على البنوك التجارية السعودية، لذا تكمن أهمية البحث في سد الفجوة في ندرة الدراسات السابقة في هذا الموضوع.

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيس للبحث هو: معرفة واقع مخاطر الائتمان وتأثيرها على كفاية راس المال المصرفي بالبنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية. ويتفرع منه الأهداف التالية:

- التعريف بمخاطر الائتمان وكفاية رأس المال المصرفية وبيان أهميتهما ودورهما في استقرار بيئة العمل المصرفي.
- معرفة واقع مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية.
- دراسة وتحليل أثر مخاطر الائتمان في كفاية رأس المال المصرفي في البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية.
- معرفة ماذا كانت هناك تباين في تقديرات عينة الدراسة حول تأثير مخاطر الائتمان في كفاية راس المال المصرفي بالبنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية يعزى للمتغيرات الشخصية
- التوصل إلى مجموعة من المقترحات والتوصيات التي من شأنها تحسين أداء البنوك التجارية السعودية فيما يخص مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال.

تساؤلات الدراسة

من خلال إشكالية البحث السابقة وأهميته يمكن صياغة السؤال الرئيس للبحث " ما هو واقع مخاطر الائتمان وتأثيرها على كفاية رأس المال المصرفي بالبنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية؟ والذي يتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أهمية كل من مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال المصرفي ودورهما في استقرار بيئة العمل المصرفي؟
- ما هو واقع مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية؟
- هل هناك أثر لمخاطر الائتمان في كفاية رأس المال المصرفية في المصارف التجارية بالمملكة العربية السعودية؟
- هل يوجد تباين في تقديرات عينة الدراسة حول تأثير مخاطر الائتمان في كفاية رأس المال المصرفي بالبنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية يعزى للمتغيرات الشخصية؟

فروض الدراسة:

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- لمخاطر الائتمان وكفاية رأس المال المصرفي دور كبير في استقرار بيئة العمل المصرفي.
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مخاطر الائتمان وبين كفاية رأس المال المصرفي في البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية.
- يوجد تباين في تقديرات عينة الدراسة حول تأثير مخاطر الائتمان في كفاية رأس المال المصرفي بالبنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية يعزى للمتغيرات الشخصية؟

الدراسات السابقة:

1. دراسة (الحريث وحزوري، 2018). بعنوان "مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي (دراسة تطبيقية)".

هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى بيان مفهوم مخاطر الائتمان وأشكالها ومصدرها وكيفية قياس هذه المخاطر، وبيان مفهوم كفاية رأس المال وأهميتها للمصرف ودراسة العلاقة بين مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال. دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السورية الخاصة (عددتها أربعة مصارف) لمعرفة أثر المتغير المستقل مخاطر الائتمان في المتغير التابع كفاية رأس مال المصرفي. وتبين من الدراسة أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية بين المتغير المستقل مخاطر الائتمان والمتغير التابع كفاية رأس المال. وتبين من تحليل نتائج الدراسة الإحصائية أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية بين كل من نسبة مخاطر الائتمان ونسبة كفاية رأس المال المصرفية في المصارف عينة الدراسة. وأن مخاطر الائتمان تؤثر في كفاية رأس المال ويمكن تفسير التغيرات التي تحدث في كفاية رأس المال من خلال مخاطر الائتمان ونسبة التفسير بحدود 0.87، وأوصى البحث بوضع السياسات والاستراتيجيات الملائمة والمناسبة تجنباً للأزمات المالية التي تنتج عن خطر الائتمان، وخاصة خطر انخفاض كفاية رأس المال.

2. دراسة (نصير، 2021). بعنوان "أثر كفاية رأس المال على المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية".

هدفت إلى التعريف بأثر كفاية رأس المال على المخاطر الائتمانية للبنوك التجارية، حيث تم تجميع البيانات اصولياً من عام 2010-2018 لـ ثلاثة عشر بنكاً تجارياً وتحليلها باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، وبعد اختبار فرضية الدراسة توصلت الباحثة إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسب كفاية رأس المال على المخاطر الائتمانية، وفي ختام الدراسة أوصت الباحثة بمجموعة من التوصيات أبرزها ضرورة الاجتهاد على زيادة اكتراث البنوك التجارية الاردنية برفع نسب الملائمة المالية للبنوك وذلك لخلق نوع من التوازن والحماية من المخاطر المصرفية المختلفة التي قد تواجه البنك في ظل الأزمة الحالية وضرورة التركيز على تخفيض نسبة صافي اعباء القروض فيها وذلك لمواجهة التحديات التنافسية التي تفرضها طبيعة الانفتاح الاقتصادي.

3. دراسة (نورالدين، حميدة حامد علي، 2016). بعنوان "أثر تطبيق معيار كفاية رأس المال على الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في ظل مقررات لجنة بازل: دراسة محاسبية ميدانية على المصارف السودانية 2016 م".

تناولت هذه الدراسة أثر تطبيق معيار كفاية رأس المال على الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في ظل مقررات لجنة بازل، وهدفت إلى أثر تطبيق معيار بازل لكفاية رأس المال للحد من مخاطر

الائتمان المصرفي، واهتمت بمعرفة معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي، أتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتسلسل التاريخي.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج التي أكدت صحة الفرضيات وهي الفرضية الأولى: تطبيق معايير بازل لكفاية رأس المال أدى لتخفيف مخاطر التمويل المصرفي في الفترة من (1999-2008 م)، الفرضية الثانية: أدى تطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية لتخفيف مخاطر الائتمان المصرفي في الفترة من (2009-2014 م)، الفرضية الثالثة: استخدام الأسلوب المعياري لقياس مخاطر التمويل الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك يعتبر أفضل الأساليب لقياس مخاطر التمويل، ومن أهم النتائج أن المصارف السودانية طبقت معايير بازل I و II، والتزمت بتطبيق الأسلوب المعياري في قياس مخاطر الائتمان، وذلك لسهولة ويسر تطبيقها وظهر ذلك جليا في أداء المصارف السودانية، هنالك تراجع واضح في التعثر وتوفر هذه المعايير في حماية وأمان لمختلف أنواع الاستثمار.

كما أوصت الدراسة بعدد من التوصيات من أهمها إعطاء مدراء الفروع صلاحيات تمكنهم من تحقيق الأنشطة الاقتصادية الحيوية بمنح الائتمان، والتي تتصف بارتفاع ربحيتها وإزهار الطلب عليها وأيضا تحديد الأنشطة التي يتوجب التوقف عن الدخول في تمويلها لمخاطرها المرتفعة، الاهتمام بتفعيل وتطوير إدارة المخاطر من خلال القيام بمراجعة شاملة لموجهات إدارة المخاطر المعمول بها مع الاستمرار في تدريب ورفع كفاءة العاملين بالجهاز المصرفي بصفة عامة وكادر إدارة المخاطر بصفة خاصة.

4. دراسة (قارة عشيرة & حبار، 2020) بعنوان "إدارة مخاطر الائتمان باستخدام: الحوكمة، معيار كفاية رأس المال، التوريق، والمشتقات الائتمانية"

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهم الأدوات المستخدمة لإدارة مخاطر الائتمان المصرفي، تطرقنا إلى الإطار العام لإدارة مخاطر الائتمان، بداية بتحديد، قياسها، التعامل معها، تنفيذها ثم تقييمها، وفي إطار عملية التنفيذ اعتمدت الدراسة على أربعة أدوات: حوكمة البنوك كمدخل لتحسين الأداء من خلال أفضل الممارسات التي تنص عليها المبادئ الصادرة عن اللجان المختلفة، معيار كفاية رأس المال الصادر عن اتفاقيات لجنة بازل، واعتمدنا أيضا على تقنية التوريق والمشتقات الائتمانية كمدخلين حديثين للتحوط ضد مخاطر الائتمان من خلال نقلها وتحويلها إلى أطراف أخرى، اعتمدنا على المنهج الاستنباطي وقمنا بعرض آلية عمل هذه المداخل وإبراز دورها، ثم حاولنا تقييم نجاعة هذا الدور، وتبين لنا أن كل المداخل باستثناء الحوكمة لم تكن فعالة وكافية في مواجهة مخاطر الائتمان المصرفي في الواقع.

5. دراسة (بوعدة & نجار، 2021) بعنوان " كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 3 وأثرها على السيولة المصرفية: دراسة قياسية لعينة من البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي باستخدام نماذج البانال".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 3 على السيولة المصرفية لعينة مكونة من 11 بنك مدرجة في السوق المالي السعودي للفترة 2012-2019، وذلك باستخدام نماذج البانال. تم استخدام متغيرات تفسيرية أخرى للسيولة المصرفية إلى جانب كفاية رأس المال (مخاطر الائتمان، الربحية ونسبة إدارة الأصول)، وقد أظهرت النتائج أن كل من كفاية رأس المال، مخاطر الائتمان المقاسة بالقروض المتعثرة والربحية ذات دلالة إحصائية وتؤثر إيجاباً على السيولة المصرفية. أما مخاطر الائتمان المقاسة بالأصول المرجحة بالمخاطر وإدارة الأصول فهي ذات دلالة إحصائية ولكنها تؤثر سلباً على السيولة المصرفية.

6. دراسة (العامري ومشكور، 2020) بعنوان "إثر كفاية رأس المال وجودة الموجودات والسيولة على استمرارية الأرباح في المصارف التجارية (بحث تطبيقي في مصرف بغداد)"

هدفت إلى تحليل وقياس أثر كفاية رأس المال وجودة الموجودات والسيولة على استمرارية الأرباح. تم تطبيق هذا البحث في مصرف بغداد المسجل في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2009-2018، فقد أُستخدِم المنهج الوصفي التحليلي في وصف وقياس وتحليل جميع المتغيرات من خلال البيانات المالية الفعلية المتوفرة من مصرف بغداد في موقع سوق العراق للأوراق المالية، بهدف قياس وتقييم متغيرات البحث المستقلة والتابعة، وتحليل علاقة الارتباط والأثر بينها، إذ أُستعمل تحليل التباين باستخدام البرنامج (SPSS) لقياس علاقة الارتباط والأثر بين كفاية رأس المال وجودة الموجودات والسيولة وبين استمرارية الأرباح. توصل هذا البحث إلى مجموعة استنتاجات كان أهمها يتمثل في أن هنالك علاقة ارتباط ذات اثر ودلالة إحصائية معنوية لجميع المتغيرات المستقلة التي تتمثل في نسبة كفاية رأس المال، جودة الموجودات، والسيولة، مع استمرارية الأرباح.

7. دراسة (الصديق والأمين، 2022) بعنوان "مخاطر رأس المال وأثرها على ربحية المصارف التجارية "دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر مخاطر رأس المال على ربحية المصارف التجارية الليبية وتمثلت عينة الدراسة في مصرف الوحدة والتجارة والتنمية، وذلك للفترة من (2008-2018)، وتمثلت المتغيرات المستقلة في نسب (مؤشرات) مخاطر رأس المال وهي (رأس المال إلى إجمالي الأصول، رأس المال إلى إجمالي الودائع رأس المال إلى إجمالي القروض، رأس المال إلى الأصول الخطرة)، أما المتغيرات التابع للربحية تمثلت في (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية،

معدل العائد على الودائع)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار المتعدد القياسي عن طريق البرنامج الإحصائي (SPSS).

وقد أظهرت نتائج الدراسة: بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) لمخاطر رأس المال على معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الودائع، وقد أوصت الدراسة: بضرورة إلزام المصارف التجارية الليبية من قبل المصرف المركزي بالحفاظ على مستوى محدد من رأس المال.

8. دراسة (ملوك، 2020) بعنوان "المخاطر الائتمانية وأثرها على كفاءة المحافظ الائتمانية في المصارف التجارية: دراسة تحليلية على المصارف الخاصة في سورية"

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر إجمالي المخاطر الائتمانية التي تتعرض إليها المحافظ الائتمانية للمصارف الخاصة السورية، من خلال تحليل النسب الأساسية التي تدل على كفاءة المحفظة الائتمانية وربطها مع إجمالي التعرضات للمخاطر الائتمانية، للوصول إلى معرفة مدى كفاءة هذه البنوك في إدارة هذا النوع من المخاطر، وقد تم تحليل ثلاثة من النسب المالية المصرفية المتعارف عليها ضمن هذا المجال لقياس كفاءة محفظة الائتمان وعلاقتها بدرجة مخاطرها ولعل من أهمها المقاييس المحاسبية والمستمدة من القوائم المالية للمصارف ومن أهم هذه المقاييس، نسبة تغطية الديون غير العاملة، نسبة تغطية الضمانات، نسبة قياس كفاءة الأصول، وقد تم تحليل هذه النسب تحليلًا قطاعيًا كميًا معتمد على الدراسة الإحصائية للربط بين متغيرات البحث، تحليلًا قطاعيًا نوعيًا يقيس بشكل مباشر درجة كفاءة المحافظ الائتمانية للمصارف المدروسة ضمن العينة من خلال إعطاء درجة كفاءة تتناسب مع وسطى قياس هذه النسب للوصول إلى القياس الأمثل لحجم إجمالي التعرض للمخاطر الائتمانية.

شملت عينة البحث أحد عشر مصرف سوري خاص خلال الفترة من عام 2008 ولغاية عام 2018 وذلك لإيجاد علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في البحث، من خلال استخدام الأسلوب المعتمد على برنامج التحليل الإحصائي Eviews لتحليل العلاقة بين تلك المتغيرات. ويخلص البحث إلى وجود أثر متفاوت بين إجمالي التعرض للمخاطر الائتمانية وبين كفاءة المحافظ الائتمانية للمصارف، كما أظهر البحث أهمية المحافظة على تركيبة ونوعية المحفظة الائتمانية، والتقليل من مخاطرها ضمن المستويات المقبولة.

9. دراسة (الخالدي والرقيبات، 2019) بعنوان "أثر مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال على ربحية المساهمين في البنوك الإسلامية الأردنية"

هدفت الدراسة إلى بيان أثر مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال على ربحية المساهمين في البنوك الإسلامية الأردنية، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية

المقطعية Panel (PDM) Data Method، إذ تم جمع البيانات من واقع التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك الإسلامية الأردنية (عينة الدراسة) خلال الفترة الممتدة من (2005-2017). وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لمخاطر الائتمان على ربحية المساهمين في البنوك الإسلامية الأردنية، كما توصلت أيضا إلى عدم وجود أثر لكفاية رأس المال على ربحية المساهمين في البنوك الإسلامية الأردنية. وعلى ضوء النتائج السابقة خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها: ضرورة إعطاء البنوك الإسلامية الأردنية أهمية أكبر للمخاطر الائتمانية ومراقبة شروط ومعايير منح الائتمان وإدارة الاستثمارات المتعثرة ومراقبة وضبط هذه المخاطر والحد منها، ضرورة عمل البنوك الإسلامية على تبادل الخبرات في مجال إدارة المخاطر، وأن يتم تشكيل دائرة عامة لإدارة مخاطر البنوك الإسلامية جميعها على غرار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

10. دراسة (السبهان وآخرون، 2018) بعنوان "تقييم السياسة الائتمانية وأثرها في الأداء المالي

المصرفي: دراسة حالة في مصرف الخليج التجاري"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم السياسة الائتمانية المطبقة في مصرف الخليج التجاري، والتعرف على أهم خصائصها، وتحديد مدى تأثيرها على أداء المصرف المالي، وقد بينت الدراسة إن المصرف يمتلك سياسة ائتمانية تصاغ وفق تعليمات وتشريعات ومتطلبات البنك المركزي العراقي وضمن اللائحة الإرشادية والقوانين الصادرة عنه، ومع ذلك لم ترتق للمستوى المطلوب في تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد العراقي، وإن السياسة الائتمانية تؤثر على الأداء المالي للمصرف، وقد بين البحث إن أهم الخصائص التي تتميز بها السياسة الائتمانية للمصرف بأنها سياسة متشددة ومتحفظة إلى حد ما، وذلك لأنها بالرغم من ارتفاع نسبة كفاية رأس المال لديها إلا إنها متحفظة في منح الائتمان الذي ينتج عنه سيولة مرتفعة تفوق النسب المعيارية (30%) وتشير على وجود موارد مالية معطلة لا تتوافر لها فرص الائتمان والاستثمار المناسب.

وأهم ما توصلت إليه الدراسة بالمرغم من وجود سياسة ائتمانية مكتوبة ومعتمدة على أسس ومعايير من قبل البنك المركزي وهناك قياس للمخاطر الائتمانية إلا إنها لم ترتق إلى المستوى المطلوب وهذا له تأثير مباشر على أداء المصرف المالي، بالتالي على البنك المركزي العراقي الارتقاء بالتشريعات والتدابير الرامية إلى صياغة سياسة ائتمانية كفوة بما يتناسب مع المعايير الدولية وتحديث الإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر الائتمانية والتأكد من التزام المصارف بتطبيقها.

11. دراسة (المرسومي، 2017) بعنوان "أثر مخاطرة السيولة المصرفية وكفاية راس المال في أداء

المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2014"

هدفت الدراسة الى محاولة التعرف على إثر تبني المصارف المؤشرات مصرفية مهمة مثل مؤشرات مخاطرة السيولة ومؤشرات كفاية راس المال المصرفي على مؤشرات الاداء المالي ولعينة مختارة من

المصارف الخاصة العراقية بلغت (14) مصرفاً، ولسلسلة زمنية مختارة لمدة (10) سنوات، واعتبار من العام (2005) ولغاية العام (2014). ولقد انطلقت الباحثة من فرضيتين أساسيين وهما ان للعلاقة القوية والموجبة بين تلك المؤشرات والاداء المالي المصرفي اثراً مهماً في تحقيق اداء مالي مصرفي ، الأمر الذي يمكن تلك المصارف ومن خلال ايلاء الاهتمام بالمتغيرات المستقلة (مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ان تؤثر وبشكل مباشر في تعزيز مؤشرات ادائها المالي ، الأمر الذي سينعكس بشكل ايجابي على مختلف نواحي الاقتصاد المحلي ، ويمكن بالتالي التخفيف من اثار الازمات المختلفة التي يمكن ان يتعرض لها الاقتصاد العراقي اذا كان لدينا قطاعاً مصرفياً سليماً.

ولقد توصلت الباحثة في نهاية دراستها الى مجموعة من الاستنتاجات من بينها ارتفاع نسبة النقد والموجودات النقدية قياساً بالموجودات الاخرى لدى المصارف ، وهذا يؤثر تراكم الأموال السائلة غير المدرة للربحية فيها مما اثر وبشكل كبير على نسب الاداء المالي المختلفة لديها، وربما يعكس ذلك تخوف إدارات المصارف من الدخول في مجالات استثمارية تتضمن نوع من المجازفة ، والتزام المصارف التجارية الخاصة بالنسبة المحددة المعيار رأس المال الى الودائع وهو (10%) يعني ضمان توفير نوع من الحماية الأموال المودعين اثناء ممارسة المصرف لأعماله ، وهذا المؤشر يمكن لإفادة منه في خلق نوع من الاطمئنان لدى المودعين وبالتالي العمل على جذب ودائع جديدة تخلق فرص استثمارية جديدة للمصارف ، وحققت المصارف عينة الدراسة وبشكل عام معدل عائد على حق الملكية بلغ (12%) ، وهي نسبة جيدة اذا ما قورنت بمعدل الفائدة السائد في السوق .

واوصت الدراسة الى جملة من التوصيات التي من شأنها الارتقاء بواقع العمل المصرفي كان من اهمها تشجيع المصارف عينة الدراسة على الدخول في مجالات استثمارية جديدة مثل سوق الاسكان والاعمار والعقارات الذي يشكل عبء كبيراً في الوقت الحاضر على كاهل المواطن وبما يحقق لها عوائد مجزية ، وتسمح لها بالاحتفاظ بالحد الأدنى الضروري من النقد وبما لا يضر بمصالح المودعين، و ادامة العمل بالمحافظة على النسبة العالمية المحددة بخصوص نسبة رأس المال الى الودائع والبالغة (10%) وعدم الانخفاض عنها ، وذلك لما لهذه النسبة من تحقيق هامش امان للمودعين يدفعهم الى التعامل مع المصارف عينة الدراسة ، وان يتم التركيز على ذلك في البرامج الاعلانية للمصارف المعنية، وان اساس تطوير أي عمل هو مواكبة التطورات المعرفية والميدانية لذلك العمل ، لذلك ينبغي على المصارف التجارية العراقية مواكبة تلك التطورات من خلال الاشتراك بالمؤتمرات والندوات المحلية والإقليمية والعالمية التي تتناول آخر تطورات العمل المصرفي.

12. دراسة (عبيدات، 2010) بعنوان "محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية دراسة تطبيقية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل التي تحدد درجة كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية في بورصة عمان للفترة من 2000 - 2008 باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد ومعامل الارتباط بيرسون.

وتبين من نتائج الدراسة ما يلي: 1-وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين درجة كفاية رأس المال في البنوك التجارية والعوامل المستقلة التالية: مخاطر السيولة، ومعدل العائد على الأصول. بالمقابل هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين درجة كفاية رأس المال في البنوك التجارية والعوامل المستقلة التالية: معدل العائد على حقوق الملكية ومخاطر سعر الفائدة. 2-وجود علاقة عكسية غير دالة إحصائية بين درجة كفاية رأس المال في البنوك التجارية والعوامل المستقلة التالية: مخاطر رأس المال، مخاطر الائتمان، ومعدل القوة الإيرادية. كما تبين من نتائج الدراسة بأن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها تأثير مرتفع نسبياً على المتغير التابع وعلى التغيرات التي تحدث فيه، حيث بلغت نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع إلى ما يقارب 61%.

13. دراسة جواني ص.، & مريم (2022). بعنوان "أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك باستخدام منهجية ARDL دراسة حالة البنك الأهلي التجاري السعودي خلال الفترة 2011-2019"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى تأثير المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنك الأهلي التجاري السعودي للفترة 2011-2019 باستخدام منهجية ARDL. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر عدم الملاءة ومعدل كفاية رأس المال في الأجلين القصير والطويل، وعلاقة طردية غير معنوية بين مخاطر السيولة ومعدل كفاية رأس المال، وعلاقة عكسية غير معنوية بين مخاطر الائتمان ومعدل كفاية رأس المال.

14. دراسة جواني، صونيا (2024). بعنوان "أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية دراسة قياسية لعينة من البنوك السعودية خلال الفترة 2011-2008"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال لعينة من البنوك التجارية السعودية خلال الفترة 2008-2021، حيث تستمد أهميتها من الحرص الكبير الذي توليه الجهات الرقابية والبنوك بموضوع كفاية رأس المال، حيث يعتبر أهم عنصر لامتناس الصدمات والمخاطر في البنوك، وذلك لارتباطه الوثيق بحجم المخاطر البنكية بصفة عامة والمخاطر المالية بصفة خاصة وكذلك لأهمية العلاقة بين متغيرات الدراسة والوصول لنتيجة تسهم في توضيح أثر المتغيرات المستقلة (المخاطر المالية) ممثلة في مخاطر الائتمان، مخاطر عدم الملاءة، مخاطر عدم السيولة، مخاطر

معدل الفائدة، ومخاطر سعر الصرف على المتغير التابع (كفاية رأس المال)، ولتحقيق هذا الهدف تم جمع بيانات الدراسة من التقارير المالية المتعلقة بالبنوك محل الدراسة للفترة 2008-2021 من موقع "Argaam" وقاعدة بيانات "BankScope"، وتحليل بيانات الدراسة تم الاعتماد على النموذج التجميعي وهو النموذج الملائم لتحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وذلك باستخدام بيانات البانل (panel) بالاعتماد على برنامج Eviews13.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لكل من مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة على كفاية رأس المال، ووجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمخاطر الملاءة على كفاية رأس المال، وعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر سعر الصرف على كفاية رأس المال، كما توصلت الدراسة إلى أن التغيرات في المخاطر المالية مجتمعة تفسر ما نسبته 91.20% من التغيرات في كفاية رأس المال في البنوك محل الدراسة وهو ما يبين قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة، لذلك لا بد من التأكيد على البنوك بضرورة الالتزام الصارم بالمتطلبات التنظيمية المتعلقة بكفاية رأس المال وإدارة المخاطر للحفاظ على رأسمالها واستمراريتها.

15. دراسة (السهلاوي، عبد العزيز بن محمد، 2018). بعنوان "تأثير المخاطر المالية على ربحية البنوك التجارية المدرجة في سوق الأسهم السعودي: دراسة قياسية."

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر المخاطر المالية في ربحية بنوك المملكة العربية السعودية، وذلك للفترة 2013-2017، ولتحقيق تم جمع البيانات اللازمة عن البنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي "تداول". شملت عينة الدراسة 12 بنك سعودي. وتم قياس الربحية بالمتغير التابع المتمثل في العائد على حقوق الملكية، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشر مخاطر الائتمان ومؤشر مخاطر السيولة ومؤشر مخاطر رأس المال. واختبر نموذج الدراسة بيانات سلسلة زمنية وقطاعية للبنوك المدروسة، وتم ذلك باستخدام نموذج الانحدار وفق الأثر الثابت ونموذج الانحدار وفق الأثر المتغير. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ضعيفة بين مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكية، ووجود علاقة طردية ضعيفة لمخاطر السيولة والعائد على حقوق الملكية، ووجود علاقة عكسية قوية لمخاطر رأس المال والعائد على حقوق الملكية.

16. دراسة (جوابرة، 2008) بعنوان: "إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية". هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أنواع المخاطر الائتمانية (السيولة، والتشغيلية ورأس المال) التي تتعرض لها البنوك التجارية الأردنية من خلال الاستراتيجيات التي تتبعها في إدارة هذه المخاطر وفقاً لمعايير بازل 2 في أنواع هذه المخاطر المختلفة.

وأجريت هذه الدراسة على أربعة بنوك أردنية ضمن فترة زمنية امتدت ما بين (1995) (2007) استخدمت أسلوب تحليل النسب المالية المعتمد على الانحدار الخطي لتحليل بيانات تلك الدراسة.

واظهرت هذه الدراسة بالاعتماد على النتائج المعتمدة على تحليل النسب المالية أن للبنوك القدرة على مواجهة بعض انواع المخاطر واظهرت ايضا انه توجد علاقة احصائية بين المخاطر المجتمعة والمخاطر المصرفية الكلية. وأظهرت النتائج أن المخاطر الائتمانية والسيولة أكثر نوعي مخاطرة تؤثر على المخاطر المصرفية الكلية وأن المخاطر التشغيلية أقل تأثير بالنسبة لبقية المخاطر.

❖ التعليق على الدراسات السابقة:

تتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في ان مخاطر الائتمان واحدة من المحددات المؤثرة على كفاية رأس المال المصرفي في البنوك، كما تتفق أيضا معها في استخدام منهج البحث حيث اعتمدت معظمها على المنهج التحليلي والوصفي.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها تدرس تأثير مخاطر الائتمان على كفاية رأس المال في البنوك التجارية، كما أن نطاق الدراسة الحالية يقع في المملكة العربية السعودية بينما الدراسات السابقة توزعت بين بلدان مختلفة.

المنطلقات النظرية للدراسة

أولاً: البنوك التجارية:

تقوم البنوك التجارية بقبول الودائع ومنح القروض، فهي تقوم بدور الوسيط المالي بين أصحاب المدخرات من جهة، ومستخدمي هذه الأموال من جهة أخرى (Booth, 2004, 165 - 166). ومن أهم ما يميز البنوك التجارية عن المؤسسات المالية الأخرى هو قبول الودائع تحت الطلب. فالبنوك التجارية هي التي تقبل الودائع سواء كانت تحت الطلب أو لأجل و، تزاوّل عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وعمليات تنمية الادخار والاستثمار، وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقاً لما يقر البنك المركزي (طاشكندي 1996، م 44).

وقد حدد نظام مراقبة البنوك الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/5 وتاريخ 1386/2/22هـ تعريف البنك في مادته الأولى بأنه " أي شخص طبيعي أو اعتباري يزاول في المملكة أي عمل من الأعمال المصرفية بصفة أساسية" وقام بتعريف اصطلاح الأعمال المصرفية بأنها "أعمال تسلم النقود كودائع جارية أو ثابتة، وفتح الحسابات الجارية، وفتح الاعتمادات، وإصدار خطابات الضمان، ودفع وتحصيل الشيكات، أو أدونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة، وخصم السندات والكمبيالات وغيرها من الأوراق التجارية، وأعمال الصرف الأجنبي، وغير ذلك من أعمال البنوك".

ثانياً: الائتمان المصرفي

أ) تعريف الائتمان المصرفي

يعرف الائتمان المصرفي بعدد من التعاريف منها أنه "مبادلة قيمة حاضرة بقيمه أجلّة" (سمرين، 2018، 4)، أو هو "مبلغ من المال يضعه البنك تحت تصرف العميل وذلك لغرض محدد ومعلوم مقابل تعهد من العميل بإرجاء المال بوقت محدد" (كريم، 2019، 5)، كما يعرف أيضاً بأنه "الثقة التي يوليها المصرف لجهة ما بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد بشروط محددة لقاء عائد مادي متفق عليه وضمانات" (الزبيدي، 2016، 17).

ب) أهمية الائتمان المصرفي.

تتضح أهمية الائتمان من خلال دورة في نشاط البنوك وذلك من خلال ما يلي (ناجي، 2015):

- يعتبر الائتمان الاستثمار الأكبر في نشاطات البنك والاكثر تحقيقاً للأرباح.
- عمليات الائتمان هي جوهر عمل البنك، وذلك من خلال قيامه بوظيفته الرئيسية كوسيط بين وحدات الفائض والعجز في الاقتصاد.
- للائتمان دور في تلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني وزيادة معدلات النمو.

ج) أنواع الائتمان المصرفي.

يقسم الائتمان المصرفي بشكل عام لعدد من التقسيمات حسب اعتبارات متعددة ومن أهمها ما يلي (بلعجوز، بشيري، 2016):

1- من حيث المدة ويقسم الائتمان حسب هذا المعيار إلى:

- الائتمان قصير الاجل وهو الائتمان الذي تقل مدته عن عام واحد.
- الائتمان متوسط الاجل: والذي تتراوح مدته من عام إلى خمسة أعوام على أكثر تقدير.
- الائتمان طويل الاجل وهو الائتمان الذي تزيد مدته عن خمسة سنوات.

2- من حيث الغرض ويقسم الائتمان حسب الغرض لما يلي:

- الائتمان الاستثماري وهو الائتمان الذي يمنح للمشاريع الانتاجية الجديدة أو التوسعة مشاريع قائمة.
- الائتمان التجاري وهو الائتمان الذي يستخدم لغايات الاستيراد والتصدير وتنشيط عملية تبادل السلع والخدمات.

- الائتمان الاستهلاكي: وهو الائتمان الموجه لغايات شراء السلع الاستهلاكية بشكل عام.

3- من حيث الضمان ويقسم الائتمان بحسب هذا المعيار لما يلي:

- الضمان الشخصي وبحسب هذا النوع فإن البنك لا يطلب من العميل ضمانات بل يكتفى بالوعد بالسداد، وذلك لوجود ثقة بين الطرفين.
- الائتمان العيني: وفي هذا النوع يطلب البنك من العميل تقديم ضمانات عينية لإتمام عملية الاقراض.

4- من حيث جهة الاقراض ويقسم الائتمان بحسب هذا التقسيم إلى:

- ائتمان مصرفي خاص: وهو الائتمان الذي يمنح لأشخاص، ويعتمد على ملائتهم المالية.
- ائتمان مصرفي عام: وهو ذلك الائتمان الذي يمنح للمؤسسات.

ثالثاً: المخاطر البنكية

أ) تعريف الخطر

لا يوجد تعريف محدد للخطر، حيث تعددت التعاريف من طرف مختلف المنظمات والهيئات المتخصصة في مجال المراجعة وإدارة المخاطر والجودة، حيث وحسب تقرير لجنة COSO فإن الخطر هو "إمكانية وقوع حدث له تأثير سلبي على تحقيق الأهداف"، من جهة أخرى وحسب معيار ISO 31000 للجودة والمتعلق بإدارة المخاطر فإن الخطر هو "تأثير حالة عدم التأكد على الأهداف"

كما عرف الخطر على أنه "مفهوم يستخدم للتعبير عن حالة عدم التأكد المتعلقة بالأحداث و/أو النتائج المتوقعة والتي يمكن أن تؤثر بشكل ملموس على أداء المؤسسة وتعمل على منع تحقيق المؤسسة أهدافها (سعيد، 2017). من خلال ما سبق يمكن القول إن المخاطر لها علاقة بالأهداف، حيث أنها تمثل احتمال وقوع حادث يؤثر عليها.

ب) أسباب المخاطر البنكية

هناك عدة عوامل تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك نذكر منها ما يلي: (سعيد، 2017، ص: 3-4).

- العولمة المالية والتحرير المالي المصرفي فلم يعد أحد بمعزل عن المخاطر حيث يمكن أن يتعرض لها كل الأطراف ضمن النظام الاقتصادي والمالي العالمي.
- بروز مفهوم الابتكار والهندسة المالية مما أدى إلى تعقيد المحيط الذي تنشط فيه البنوك وهذا ما ساعد على زيادة حالات عدم التأكد.
- الاستعمال المفرط للمشتقات المالية بكل أنواعها خاصة عندما تستخدم لغرض المضاربة وتحقيق الربح وليس للتحوط من المخاطر.
- نوع السياسة النقدية والأدوات المعتمدة لإدارة الكتلة النقدية.
- توسع البنوك في الأعمال خارج الميزانية وتوجهها إلى أسواق المال أدى إلى زيادة تعرضها لآزمات السيولة إضافة إلى مخاطر معدل الفائدة ومخاطر سعر الصرف والتضخم.

ج) أنواع المخاطر البنكية

يمكن تقسيم المخاطر البنكية إلى ما يلي: المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية

1- **المخاطر المالية:** وهي تلك المخاطر المتعلقة بإدارة الموجودات والمطلوبات بالبنوك، وتعتبر المخاطر المالية مقياس نسبي لمدى تقلب العائد المنتظر تحقيقه مستقبلاً، أو هي مقدار الخسارة الناتجة عن تغيرات غير مؤكدة، أي أن الخطر المالي هو: التقلب المحتمل في النواتج بما يخلف خسائر قابلة للقياس الكمي. (بن سراج، 2018، ص: 106-107).

2- **المخاطر التشغيلية:** وهي المخاطر المباشرة وغير المباشرة المتولدة عن الخسائر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم أو تنشأ نتيجة لأحداث خارجية، بمعنى أنها ناتجة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية (معمرى وعكاش، 2018، ص: 2).

رابعاً: مخاطر الائتمان المصرفي

أ) تعريف مخاطر الائتمان

المخاطر الائتمانية هي الخسارة التي تنتج من فشل المدين بتنفيذ التزاماته تجاه المصرف بالكامل وفق الشروط المحددة والمتفق عليها (Mekasha، 2011).

وخطر الائتمان هو الخطر المرتبط بخطر المعلومات عن العلاقة مع المستثمرين المقترضين (معلومات عن نشاط المقترض) (Hilscher & Wilson، 2013).

وتعد المخاطر الائتمانية هي الخسارة المحتملة الناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى المصرف المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني (مفتاح ومعاري، 2007).

ويمكننا القول: إن مخاطر الائتمان هي المخاطر التي تنشأ بعدم الرغبة أو المقدرة للعميل من الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف مما يسبب خسائر للمصرف، ويعرض مركزه المالي للخطر.

ب) مصادر مخاطر الائتمان

تنشأ مخاطر الائتمان عن ثلاث مصادر تكون مرتبطة بالمقترض وبطبيعة نشاطه، وترتبط أيضا بالمصرف نفسه. وفيما يلي توضيح وبيان لكل مصدر من هذه المصادر والمخاطر التي قد تنشأ عنه.

1. المخاطر المتعلقة بالعميل المقترض:

هذا النوع من المخاطر مرتبط بالمقترض ذاته، حيث يتعلق بشخصية وأهلية العميل المقترض وسمعته الائتمانية والمركز المالي الذي يتمتع به، ومقدرة العميل على السداد، وتنشأ مخاطر الائتمان هنا عن التضليل والمبالغة في المعلومات المقدمة من قبل العميل أو البيانات التي تم الاعتماد عليها في تحليل قوة المركز المالي للمقترض، أو إذا كانت المعلومات المحصلة من عملية الاستعلام غير دقيقة وليست بالمستوى المطلوب (أبو كرش، 2005).

2. المخاطر المتعلقة بنشاط العميل المقترض

وتتضمن المخاطر الناتجة عن طبيعة النشاط الذي يزاوله العميل المقترض، ونوع القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه والظروف العامة التي تحيط بنشاط العميل، والحالة الاقتصادية السائدة، والظروف السياسية والاجتماعية، والتي ستؤثر في مقدرة العميل المقترض على السداد، إذ إن تأخر المدينين في السداد للعميل المقترض أو إفلاسهم وامتناعهم عن تسديد التزاماتهم سيؤدي إلى تأخر أو عدم مقدرة العميل المقترض من الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف. (الزبيدي، 2002).

3. المخاطر المتعلقة بالمصرف

تحدث هذه المخاطر نتيجة للتقييم الخاطئ من قبل موظفي المصرف عند عملية منح الائتمان، وعدم الاعتماد على المعايير الصحيحة والسليمة في ذلك. وهذا نتيجة لعدم التأكد من صحة المعلومات والبيانات التي جمعت بخصوص العميل المقترض وسوء التحليل لهذه المعلومات. كما أنه من المخاطر المتعلقة بالمصرف ما يعرف بمخاطر تبادل المعلومات.

ج) أشكال مخاطر الائتمان:

من أهم أشكال المخاطر الائتمانية ما يأتي:

1. مخاطر السيولة

يرتبط النشاط الائتماني للمصرف ارتباطاً وثيقاً بمؤشرات الإداء في المصرف وخاصة مؤشرات الأداء المالي، ومن أهمها درجة السيولة، إذ إن النشاط الإقراضي والائتماني للمصرف يعد عامل ضغط على درجة السيولة ينتج خطر السيولة بسبب قيام المصرف باتباع سياسة ائتمانية توسعية وعدم اعتماده على مبدأ المواءمة بين مصادر الأموال واستخداماتها (الخطيب، 2005).

2. مخاطر التسعير

فمن المهم أن يتم تسعير عمليات الائتمان بناء على المخاطرة وتكلفة الإدارة، حيث يجب أن يتم الربط بين العائد المطلوب من الائتمان الممنوح وبين درجة المخاطرة، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار التكاليف التي يتحملها المصرف. أي إن العائد المطلوب (سعر الخدمة) يغطي كلا من تكاليف الخدمة وهامش ربح، وهذا تحدده إدارة المصرف وهو ما يعرف بسعر الإقراض الأساسي.

3. مخاطر عدم القدرة على السداد

تنتج عندما تكون مصادر العميل وموارده المالية سواء الذاتية أو غير الذاتية لا تمكنه من الوفاء بالتزاماته، ويوصى المصرف بالانتباه لطبيعة هيكل المركز المالي للعميل خلال السنوات السابقة من أجل تحديد مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته.

4. مخاطر تآكل الضمانات

تنتج عندما يكون الضمان غير كاف ولا يغطي حجم الدين بالإضافة إلى تحمل خسائر عند التصرف به ولتفادي هذا الخطر يجب على المصرف طلب الضمانات التي تكون كافية لتغطية حجم الائتمان، ويجب أن يتمتع الضمان بسهولة التسييل وألا يكون عرضةً لفقدان القيمة مع مرور الزمن.

5. مخاطر التركيز

يحدث خطر التركيز عندما يتم توجيه الائتمان إما إلى عملاء محددين أو قطاع معين أو منطقة جغرافية محددة، كذلك يحدث خطر التركيز عندما يتبع المصرف سياسة الاعتماد على نوع محدد من الضمانات. ويمكن للمصرف تفادي هذا الخطر بالقيام بإنشاء محفظة ائتمانية تتسم بالتنوع من حيث العملاء والقطاعات والمناطق الجغرافية، وأيضاً التنوع من حيث الضمانات المطلوبة ومن حيث تواريخ استحقاق التسهيلات الائتمانية الممنوحة.

6. المخاطر القانونية

من المخاطر القانونية المرتبطة بالنشاط الائتماني تغير القوانين والأنظمة التي تحكم العلاقة بين المصرف والعملاء المقترضين، وأيضاً تغير الطبيعة القانونية للهيكل المؤسسي للعميل المقترض مثل عمليات الاندماج والاستحواذ والتنازع بين الشركاء (الخطيب، 2005)

د) قياس مخاطر الائتمان:

في القطاع المصرفي السوري يمكن حساب مخاطر الائتمان بالاستناد إلى قرار المصرف المركزي رقم 94 لعام 2004 من خلال النسب التالية: (Harris، 2014).

- نسبة الديون المعدومة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض
 - نسبة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية والقروض.
- وفي بحثنا هذا سوف نعتمد في قياس مخاطر الائتمان على النسبة التالية:

الديون المعدومة / إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض

إذ ترى الباحثة أن هذه النسبة تعبر عن مخاطر الائتمان بالشكل الصحيح والدقيق، وذلك لأنها تأخذ بعين الاعتبار حجم الديون التي تم اعتبارها معدومة منسوبة إلى إجمالي حجم التسهيلات الائتمانية.

هـ) إدارة مخاطر الائتمان:

إن البنوك وأثناء قيامها بأعماله المختلفة فأنها تتعرض لأخطار مختلفة، لذا يتوجب عليها أن تحاول منع تلك الاخطار من خلال وضع استراتيجيات تمكنها من إدارة المخاطر المختلفة، وهذا ما يطلق عليه بإدارة مخاطر الائتمان والتي تعرف بأنها تنظيم متكامل يهدف لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك بأفضل الطرق وأقل التكاليف من خلال محاولة اكتشاف الخطر وتحليله ومواجهته وضمان بقاءه في حدوده الدنيا"، (الجبوري و الربيعي، 2018)، أو بعبارة أخرى فإن عملية إدارة المخاطر تشمل تحديد وقياس ومراقبة الاخطار التي يتعرض لها البنك (الجابري، 2017).

و) مخاطر الائتمان وأثرها على استقرار بيئة العمل المصرفي:

تعتبر مخاطر الائتمان من أكثر أنواع المخاطر التي تؤثر في بيئة النظام المالي عامة والنظام المصرفي بشكل خاص، وإن الأثر الكبير لهذه المخاطر كان حاضراً في الأزمة المالية العالمية عام 2007، ولوحظ وقتها كيف أن فشل سداد الديون في بعض المؤسسات المالية العالمية قد أدى إلى إحداث حالة من الذعر المالي امتدت لتتطال النظام المصرفي على مستوى العالم (Madura، 2011).

أن من المشاكل المرتبطة بمخاطر الائتمان هي أنها مخاطر ذات تأثير في عدة جوانب في الأداء المالي المصرفي، فهي تؤثر في درجة السيولة، بالإضافة إلى تأثيرها في العائد المصرفي وهو ما سيضعف المركز المالي للمصرف ويحد من قدرات المصرف على مواجهة الأزمات (Madura، 2011).

خامساً: مفهوم كفاية رأس المال وأهميته

سنتطرق أولاً إلى مفهوم رأس المال وأهميته ثم إلى تعريف كفاية رأس المال وأهميتها

أ) تعريف رأس المال

رأس المال في البنوك هو: مجموع قيمة الأموال التي يحصل عليها البنك من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه، وأية إضافات أو تخفيضات تطرأ عليها في فترات تالية، كانت نقدية أو عينية (الهيئي، 1998).

أي أن رأس مال البنك هو كل ما يقدمه المساهمون من مبالغ مالية مقابل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة ويستخدم في اقتناء الأصول الثابتة لبداية نشاط المصرف، ويمكن أن تطرأ عليه تغيرات، إما بالزيادة أو النقصان خلال الفترة التي يمارس فيها المصرف نشاطه. ويشترط في رأس المال أن يكون مدفوعاً بالكامل دون أن تكون هناك حصص مستحقة في ذمة أصحابها، على عكس ما هو متعارف عليه بالنسبة للمصارف التقليدية أين يمكن لرأس المال المدفوع أن يكون أقل من رأس المال المصرح به، على أن يبقى ذلك الجزء ديناً على بعض الشركاء (امال، 2012).

ب) أهمية رأس المال:

تجلت أهمية رأس المال في: (امال، 2012).

- توفير الحماية والأمان والثقة بالنسبة للمودعين
- مواجهة النفقات الناتجة عن تأسيس البنك وبداية نشاطه
- مواجهة الطلب غير المتوقع للسيولة
- مواجهة الخسائر المحتملة التعرض لها مستقبلاً

ج) تعريف كفاية رأس المال

كفاية رأس المال مصطلح مهم في تقييم البنوك تقليدية كانت أو إسلامية ويلاحظ أن مصطلح كفاية رأس المال مجزأ إلى مصطلحين * كفاية * و * رأس المال *

فالكفاية تعني ما يكفي ويغني عن غيره، فكفاية الشيء تعني استغنى به عن غيره.

أما كفاية رأس مال البنك فتعرف كما يلي: هي نسبة رأس مال البنك إلى مخاطرة، وهو مصطلح يوضح العلاقة بين مصادر رأس مال البنك والمخاطر المحيطة بموجوداته وأي عمليات، وتعتبر هذه النسبة أداة لقياس ملاءة البنك أي قدرته على تسديد التزاماته ومواجهة خسائر قد تحدث في المستقبل (طباخ، 2019).

كما يعرف بأنه: العلاقة بين رأس مال البنك والمخاطر المحيطة بموجوداته، وتعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة البنك، حيث يمكن تعريف درجة ملاءة البنك بأنها إعسار البنك، فكلما انخفض احتمال الإعسار ارتفعت درجة الملاءة.

كما يمكن تعريف كفاية رأس المال بأنه ذلك المعيار الذي يحدد: العلاقة التي تربط بين مصادر أموال المصرف والمخاطر المحيطة به. وتعتبر من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المستقبلية المحتملة أو الإعسار (عبادي وبويهي، 2018).

(د) أهمية كفاية رأس المال:

تتجلى أهمية كفاية رأس المال في النقاط التالية (يونس، 2015):

- كفاية رأس المال تمثل صمام الأمان الذي يجنب المصارف الوقوع في أزمات مالية؛
- كفاية رأس المال تساعد على تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال؛
- كفاية رأس المال تعد مصدر ثقة لدى المودعين الحاليين والمحتملين، فالحالين كلما كانت كفاية رأس المال كبيرة فإن ذلك يطمئنه على أمواله لدى البنك، أما المحتملين فكفاية رأس المال كلما كانت كبيرة تشجعه على إيداع أمواله لدى البنك.

المنهجية وطرق البحث:

بغية تحقيق أهداف البحث واختبار فرضيته اعتمد الباحث في هذا البحث المنهجية العلمية التالية:

الجانب النظري وفيه اعتمد الباحث على المنهج الوصفي الاستقرائي وذلك بالاستفادة من المراجع العربية والأجنبية والمقالات والدوريات العلمية المحكمة للتعريف بمخاطر الائتمان وكفاية رأس المال المصرفي وبيان أهمية كل منهما.

الجانب العملي وفيه سوف يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بتنفيذ دراسة تطبيقية على مجموعة من العاملين في البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية لاستطلاع آراءهم حول تأثير مخاطر الائتمان على كفاية رأس المال المصرفي بالبنوك التجارية، ومن ثم تحليل البيانات لدراسة العلاقة بين مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال المصرفي.

أدوات الدراسة:

بخصوص الجانب النظري من هذا البحث سنعتمد على مراجع متنوعة من كتب ومذكرات وتقارير ومجلات، مواقع الأنترنت للحصول على مختلف المعلومات التي تخص الموضوع. أما الجانب التطبيقي فسوف نستخدم الاستبانة كأداة لجمع معلومات الدراسة، ثم تحليلها بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS لاستخلاص النتائج والتوصيات لهذه الدراسات.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** يركز البحث على دراسة تأثير مخاطر الائتمان المصرفي على كفاية رأس المال بالبنوك التجارية.
- **الحدود المكانية:** عمد الباحث على إجراء البحث بالبنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية.
- **الحدود الزمانية:** يعزم الباحث على إجراء البحث خلال العام 2024م.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- [1] أبو كرش سليمان (2016)، إدارة مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية، مؤتمر الاستثمار والتمويل الاجنبي، مركز تطوير القدرات المجتمعية، البحرين. - الجابري، أحمد (2017)، ادارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية اليمنية مجلة القلم، جامعة القلم للعلوم الانسانية والتطبيقية، عدد 7، ص 262-282
- [2] أبو كرش، شريف -إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول - الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بين 8 69 أيار 2005، فلسطين، 2005، ص -
- [3] أمال لعش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير كلية العلوم التجارية جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2012، ص 2
- [4] الأمين، حمزة عبد الله ؛، الصديق نورالدين ناصر (2022). مخاطر رأس المال وأثرها على ربحية المصارف التجارية "دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية. HNSJ, 2022, 3(2); <https://doi.org/10.53796/hnsj3240>
- [5] بلعجوز، حسين بشيري عفاف (2016)، ادارة مخاطر الائتمان للمحافظ الاستثمارية باستخدام تنويع ماركويتز دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه الاخضر الوادي الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 195-2015
- [6] بوغدة ا.، & نجار ح. (2021). كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 3 وأثرها على السيولة المصرفية: دراسة قياسية لعينة من البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي باستخدام نماذج البانال. المقرزي للدراسات الاقتصادية والمالية، 5(2)، 31-51. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/174272>
- [7] الجبوري، مهدي الربيعي، أمير، (2018)، أثر ادارة المخاطر الائتمانية في الاداء المصرفي دراسة تطبيقية لعينة من البنوك الأهلية التجارية مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، جامعة بابل، العدد 14
- [8] جواني ص.، & مريم ع. (2022). أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك باستخدام منهجية ARDL دراسة حالة البنك الأهلي التجاري السعودي خلال الفترة 2011-2019. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 9(1)، 514-533. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/192535>

[9] الحريث، أ.م.، & حزوري، د.ح. (2018). مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي (دراسة تطبيقية).

[10] الخالدي، فؤاد علي عبيد، والرقيبات، غازي عبد المجيد. (2019). أثر مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال على ربحية المساهمين في البنوك الإسلامية الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، المفرق. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1013817>

[11] خديجة سعيدي. (2016/2017). "إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل-دراسة حالة البنوك الإسلامية-". أطروحة دكتوراه، تخصص العلوم المالية والمصرفية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد.

[12] الخطيب سمير -قياس وإدارة المخاطر في البنوك الاسكندرية، مصر. منشأة المعارف للنشر، 2005، ص: 152.

[13] الزبيدي حمزة -إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني عمان. الاردن، دار الوراق للنشر، ط1، 2002، ص 179.

[14] السبهان، شروق خلف لطيف، زاير، عبد الخالق ياسين، والبطاط، منتظر فاضل سعد. (2018).

تقييم السياسة الائتمانية وأثرها في الأداء المالي المصرفي: دراسة حالة في مصرف الخليج التجاري. العلوم الاقتصادية، مج13، ع49، 43-69. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/946736>

[15] سمرين، عبد الوهاب (2018)، تقييم عمليات إدارة الائتمان في البنوك دراسة تحليلية، القاهرة، دار الفجر الجديدة للنشر

[16] طباح، الهام (2019). أثر كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية "دراسة حالة عينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة الزمنية 2010-2016 مخبر متطلبات تأهيل الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي، كلية العلوم التجارية، جامعة ورقلة الجزائر، 04/11/2019، ص 261.

[17] العامري، سعود & مشكور، سعود. (2020). اثر كفاية رأس المال وجودة الموجودات والسيولة على استمرارية الارباح في المصارف التجارية (بحث تطبيقي في مصرف بغداد) . 16. 105-122.

[18] عبادي وسام وبويهي محمد (2018). واقع تطبيق معيار كفاية رأس المال للرقابة على النظام البنكي الجزائري، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، تاريخ النشر، 18/06/2018 ص 21.

[19] عبيدات، سامر فخري (2010) " محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية دراسة تطبيقية"

[20] عقيل، دخيل، كريم (2019). قياس مخاطر الائتمان المصرفي ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف العراقية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 9 عدد 2 ص: 250-237.

[21] قارة عشيرة ن. ا.، & حبار ع. ا. (2020). إدارة مخاطر الائتمان باستخدام: الحوكمة، معيار كفاية رأس المال، التوريق، والمشتقات الائتمانية. الريادة لاقتصاديات الأعمال، 6(2)، 362-344. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/108315>

[22] لباد، لمياء (2022). تطبيق معيار كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية وأثره على أدائها المالي- دراسة مقارنة -أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة -جامعة أوبكر بلقايد - تلمسان

[23] المرسومي، مروج طاهر هذال(2017). أثر مخاطرة السيولة المصرفية وكفاية رأس المال في أداء المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2014. أثر مخاطرة السيولة المصرفية وكفاية رأس المال في أداء المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2014 اطروحة دكتوراه كلية التجارة والاقتصاد- جامعة كربلاء.

[24] مفتاح، صالح، ومعارفي، فريدة (2007) المخاطر الائتمانية تحليلها قياسها -إدارتها والحد منها الأردن بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع -إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة 2007، ص 3.

[25] ملوك، أنس هشام. (2020). المخاطر الائتمانية وأثرها على كفاءة المحافظ الائتمانية في المصارف التجارية: دراسة تحليلية على المصارف الخاصة في سورية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية -سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج42، ع5، 411-430. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1184598>

[26] ناجي أحمد (2015)، تأثير مخاطر الائتمان على ربحية المصارف التجارية في العراق، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية مجلد 11، عدد 33

[27] نصير، نور. (2021). أثر كفاية رأس المال على المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية.

[28] نورالدين، حميدة حامد علي، وحسن، عبد الماجد عبد الله. (2016). أثر تطبيق معيار كفاية رأس المال على الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في ظل مقررات لجنة بازل: دراسة محاسبية ميدانية على المصارف السودانية 2016 م (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة أم درمان الإسلامية، أم درمان. <http://search.mandumah.com/Record/807378>

[29] الهيتي، عبد الرزاق حدي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة، عمان، ط1، 1998، ص.237

[30] يونس، مونة (2015) تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والاسلامية بين الرفع من رأس المال والتحكم في المخاطر دراسة قياسية مقارنة بين البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة 2008-2013، مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص مالية كمية، جامعة ورقلة، 2014-2015، ص 23.

ثانياً: المراجع الاجنبية

- [1] Adamu, Musa Uba. (2013) " The Need for Corporate Risk Disclosure in the Nigerian Listed Companies Annual Reports", IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), p-ISSN: 2321-5925, , Vol.1, Issue 6, PP 15
- [2] Booth, James R. and Booth, Lena Chua (2004), Deposit insurance and specialization in commercial bank lending, Review of Financial Economics, 13, pp.165-166.
- [3] Harris, M., & et al., - Higher Capital Requirements, Safer .Banks?, polished Academy, USA., University of Chica-go, 2014, p:3
- [4] Hilscher, J. & Wilson, M., - Credit ratings and credit risk: Is one measure enough?, U.S.A, Brandeis University, .2013, p:5
- [5] Madura, J., Financial Markets and Institutions, USA, Abridged, South-Western Cengage Learning, 9th Edition, 2011, p:21
- [6] Mekasha, G., Credit Risk Management and Its Impact on Performance on Ethiopian commercial Banks, Ethiopia, Thesis of Master, Addis Ababa University, 2011, .p:10